مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار العشرون
المجلد (٦) العدد (٣)
٢٠٢٥ (١-٢٨)

DOI: https://doi.org/10.63085/mejsp/856402

أهداف التنمية المستدامة: الأصول التاريخية، تطورها، وآفاقها أمام تحديات الراهن

سندرة معلى

طالبة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدبلوماسية،

جامعة الشعب الصينية ببكين،

وأستاذة لغة صينية بالمعهد العالي للغات بتونس، تخصص العلاقات الدولية.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٩ أغسطس ٢٠٢٥م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

يُعالج هذا البحث موضوع أهداف التنمية المستدامة من خلال تتبع أصولها التاريخية، وتطورها المفاهيمي عبر العقود، مع التركيز على التحديات الراهنة والآفاق المستقبلية، خاصة ما بعد عام ٢٠٣٠. وينطلق من الجذور البيئية والفكرية التي ساهمت في بلورة المفهوم منذ سبعينيات القرن الماضي، لاسيما من خلال تقرير "بورتلاند" سنة ١٩٨٧ ومؤتمر "ريو" ١٩٩٢، وصولًا إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ضمّت سبعة عشر هدفًا طموحًا تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويبيّن البحث أن التنفيذ الفعلي لهذه الأهداف يواجه عراقيل عديدة، من أبرزها التفاوتات الاقتصادية بين الدول، الأزمات المناخية، النزاعات السياسية، والقصور في الالتزام الدولي بالتمويل والدعم، مما يجعل من تحقيق هذه الأهداف تحديًا حقيقيًا. كما يسعى هذا العمل إلى تقديم رؤية استشرافية لما بعد عام ٢٠٣٠، عبر تحليل مسار التقدم الحالي، وطرح تساؤلات حول مستقبل هذه الأهداف: هل سيتم تمديدها، تجديدها، أو صياغة نموذج بديل يتلاءم مع التحولات الرقمية والبيئية المتسارعة؟ ومن هنا، يضيف البحث قيمة علمية من خلال اقتراح سيناريوهات مستقبلية تدمج التكنولوجيا والعدالة البيئية والاجتماعية ضمن مفهوم التنمية المستدامة، وتدعو إلى ضرورة إشراك الدول النامية بشكل أكثر فعالية في رسم معالم المرحلة القادمة.

الكلمات المفتاحية: اهداف التنمية المستدامة، أجندة ٢٠٣٠، التطور التاريخي، تحديات التنفيذ، آفاق ما بعد عام ٢٠٣٠

Abstract

This research addresses the topic of Sustainable Development Goals (SDGs) by tracing their historical roots and conceptual evolution over the decades, with a focus on current challenges and prospects, particularly in the period beyond 2030. It begins

with the environmental and intellectual foundations that contributed to shaping the concept since the 1970s, especially through the Brundtland Report of 1987 and the Rio Conference of 1992, culminating in the adoption of the 2030 Agenda for Sustainable Development, which includes seventeen ambitious goals encompassing environmental, social, and economic dimensions. The study highlights that the actual implementation of these goals faces numerous obstacles, most notably economic disparities between countries, climate crises, political conflicts, and insufficient international commitment to funding and support—making the realization of these goals a true challenge. Furthermore, the research seeks to offer a forward-looking vision for the post-2030 era by analyzing the current trajectory of progress and posing questions about the future of these goals: will they be extended, renewed, or replaced with an alternative model better suited to the accelerating digital and environmental transformations? In this context, the research adds scientific value by proposing future scenarios that integrate technology, environmental justice, and social equity within the framework of sustainable development, while emphasizing the need for more effective
participation of developing countries in shaping the features of the next phase.

Keywords: Sustainable Development Goals (SDGs), 2030 Agenda, Historical evolution, Implementation challenges, Post-2030 prospects.

*** المقدمة**

يتناول هذا البحث موضوع أهداف التنمية المستدامة من حيث أصولها التاريخية، وتطور مفاهيمها، وصولًا إلى التحديات الراهنة التي تواجه تحقيقها على المستويين العالمي والمحلي. وقد تم التركيز في الجزء الأول على الجذور الفكرية والبيئية التي مهدت لظهور فكرة التنمية المستدامة، مستعرضين أبرز المحطات التاريخية مثل تقرير "بورتلاند" لعام ١٩٨٧، ومؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، وما تبعه من خطط عمل أبرزها "أجندة ٢١".

أما في الجزء الثاني، فقد تم تناول تطور هذه الأهداف ضمن منظومة الأمم المتحدة، لا سيما إطلاق "أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧" ضمن أجندة ٢٠٣٠، والتي تمثل إطارًا عالميًا يسعى لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والحماية البيئية، والعدالة الاجتماعية. كما تم تحليل التحديات التي تعيق تطبيق هذه الأهداف، من أبرزها الفوارق بين الدول، الصراعات، التغيرات المناخية، والضغوط الاقتصادية العالمية.

ومن الصعوبات التي واجهت إعداد هذا البحث، النقص الواضح في الكتب والمراجع المتخصصة باللغة العربية

التي تتناول الموضوع بشكل شامل ومحدّث، وهو ما دفع إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على المقالات العلمية، والأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات الأكاديمية، بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية. هذا التحدي في توفر المصادر ألقى بظلاله على عمق المعالجة، لكنه أيضًا شكّل دافعًا لبذل جهد بحثي مضاعف. في الختام، خلُص البحث إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعزيز التعاون الدولي، دعم البحث العلمي، ومواءمة السياسات الوطنية مع الرؤية الشاملة للأجندة الأممية، رغم ما يطرحه الواقع المعاصر من تحديات متصاعدة.

*** تمهيد**

*** مفهوم التنمية المستدامة**

١- التعريف اللغوي: في اللغة العربية، تُشتق كلمة "التنمية" من الجذر "نَمَا"، الذي يدل على الزيادة والنمو. أما "الاستدامة" فهي من "دام"، وتعني الاستمرار والثبات. وعليه، فإن التنمية المستدامة لغويًا تشير إلى النمو المستمر والثابت الذي لا ينقطع.

٢- التعريف الاصطلاحي: اصطلاحًا، تُعرف التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[١]. هذا التعريف، يُعد من أكثر التعريفات شيوعًا. وتُعنى التنمية المستدامة بتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية لضمان استمرارية الموارد وتحقيق العدالة بين الأجيال.

٣- عناصر التنمية المستدامة: تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة: -

١- البُعد الاقتصادي: يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال الاستخدام الفعال للموارد، وتشجيع الابتكار، وتوفير فرص العمل.

٢- البُعد الاجتماعي: يركز على تعزيز العدالة الاجتماعية، القضاء على الفقر، توفير التعليم الجيد، وتحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع.

٣- البُعد البيئي: يُعنى بالحفاظ على البيئة من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، تقليل التلوث، ومكافحة التغير المناخي.

*** الفرق بين التنمية التقليدية والتنمية المستدامة**

تُعدّ التنمية المستدامة نموذجًا متطورًا ومتكاملًا يختلف جذريًا عن التنمية التقليدية من حيث الأهداف والأسس التي تقوم عليها. فبينما تركز التنمية التقليدية على تحقيق النمو الاقتصادي السريع دون اعتبار كافٍ للعوامل البيئية أو الاجتماعية، فإن التنمية المستدامة تنظر إلى التنمية بمنظور شمولي، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي، وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. فالتنمية التقليدية قد تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتفاقم الفجوات الاجتماعية، أما التنمية المستدامة فتعمل على ضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة، من خلال استخدام عقلاني للثروات الطبيعية، وتشجيع السياسات العادلة، والحد من التلوث والتغير المناخي. ومن هنا، تُعد التنمية المستدامة السبيل الأمثل لتحقيق نهضة شاملة

*** الأصول التاريخية للتنمية المستدامة**

١- الجذور الفكرية والبيئية : ترجع الجذور الفكرية للتنمية المستدامة إلى تزايد الوعي العالمي خلال القرن العشرين بتأثير الأنشطة البشرية على البيئة، خصوصًا بعد الثورة الصناعية

وما تبعها من استنزاف للموارد الطبيعية وتلوث بيئي متسارع. ظهرت أفكار مبكرة تدعو إلى التوازن بين الإنسان والطبيعة، خاصة في أعمال مفكرين وعلماء بيئة حذّروا من عواقب التنمية غير المنضبطة، مثل تقرير نادي روما "حدود النمو" عام ١٩٧٢، الذي كان من أولى المحاولات العلمية التي نبهت إلى خطر الاستهلاك المفرط والنمو غير المحدود.

٢- التقارير الدولية المؤسسة : شكل تقرير "مستقبلنا المشترك" (المعروف أيضًا باسم "تقرير بورتلاند" الصادر سنة ١٩٨٧ عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية) نقطة تحول أساسية في بلورة مفهوم التنمية المستدامة، حيث عرّفها بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تُقوّض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". هذا التقرير وضع الأساس النظري والسياسي للتنمية المستدامة وربطها مباشرة بالسياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

اما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، فقد مثّل الانطلاقة العملية للمفهوم على المستوى الدولي، حيث تبنّى قادة العالم "أجندة ٢١"، وهي خطة عمل شاملة تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على محاور مثل مكافحة الفقر، حماية الموارد الطبيعية، وتمكين المجتمعات المحلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت التنمية المستدامة محوراً أساسيًا في السياسات الدولية والاتفاقيات.

*** تطور اهداف التنمية المستدامة**

١- من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة (٢٠٠٠-٢٠١٥): شكلت الأهداف الإنمائية للألفية، التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٠، إطاراً عالمياً طموحاً للتنمية، حيث ركزت على ثمانية أهداف رئيسية تهدف إلى معالجة الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. استمر العمل بهذه الأهداف حتى عام ٢٠١٥، وقد حققت نجاحات ملموسة في العديد من المجالات، حيث ساهمت في انتشال الملايين من براثن الفقر، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وتحسين فرص الحصول على المياه النظيفة، وتوسيع نطاق الوصول إلى العلاجات المنقذة للحياة ضد أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية.

وفقاً لموقع الأمم المتحدة الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية، فقد شهد العالم تقدماً كبيراً بفضل هذه الأهداف. على سبيل المثال، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف. كما ارتفعت نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي في المناطق النامية من ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩١ في المئة في عام ٢٠١٥. وفي مجال مكافحة الأمراض، انخفضت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنحو ٤٠ في المئة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣. هذه الإنجازات، وغيرها الكثير، أثبتت أن تحديد أهداف عالمية واضحة، مدعومة بالتزام سياسي وشراكات فعالة، يمكن أن يؤدي إلى تغيير إيجابي واسع النطاق. ومع ذلك، لم تكن الصورة وردية بالكامل. فقد كشف تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ عن وجود تفاوتات كبيرة في التقدم المحرز بين المناطق المختلفة وداخل البلدان نفسها. فبينما حققت بعض الدول قفزات نوعية، ظلت دول أخرى، خاصة تلك التي تعاني من النزاعات أو عدم الاستقرار، متخلفة عن الركب. كما أن

بعض الأهداف، مثل تلك المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الأم، لم تشهد التقدم المأمول في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، برزت تحديات جديدة لم يتم تناولها بشكل كافٍ ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية، مثل التغير المناخي، وتزايد عدم المساواة، وأهمية بناء مؤسسات قوية وشاملة.

أدرك المجتمع الدولي أن الجهود المبذولة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أهميتها، لم تكن كافية لمواجهة تعقيدات وتحديات القرن الحادي والعشرين. كان هناك حاجة إلى أجندة تنمية أكثر شمولاً وطموحاً، تأخذ في الاعتبار الترابط بين الأبعاد المختلفة للتنمية — الاقتصادية والاجتماعية والبيئية — وتضمن عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب. هذا الإدراك هو الذي مهد الطريق لظهور أهداف التنمية المستدامة.

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)إلى أن عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة كانت عملية تشاورية واسعة النطاق، شاركت فيها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية من جميع أنحاء العالم. بدأت هذه المشاورات بشكل جدي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الذي عقد في عام ٢٠١٢. وقد أكد المؤتمر على أهمية بناء أجندة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون عالمية في طبيعتها وقابلة للتطبيق على جميع البلدان، مع مراعاة الظروف والقدرات والأولويات الوطنية المختلفة.

كان من الدروس المستفادة الرئيسية من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أهمية البيانات والرصد والمساءلة. لذلك، تم التأكيد خلال عملية صياغة أهداف التنمية المستدامة على ضرورة وضع مؤشرات قوية وقابلة للقياس لمتابعة التقدم المحرز، وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذ الأجندة الجديدة. كما تم التشديد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة، بدلاً من التركيز فقط على الأعراض. علاوة على ذلك، تم الاعتراف بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال شراكات قوية ومتعددة الأطراف، تشمل الحكومات والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمواطنين.

باختصار، مثلت الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥ مرحلة حاسمة في تطور الفكر التنموي العالمي. فقد أرست الأهداف الإنمائية للألفية الأساس لجهود عالمية منسقة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية. وفي الوقت نفسه، كشفت عن أوجه القصور والتحديات التي تتطلب نهجاً أكثر شمولاً وتكاملاً. هذه التجربة الغنية، إيجابياتها وسلبياتها، هي التي شكلت المنطلق الأساسي لتطوير واعتماد أهداف التنمية المستدامة، التي تمثل رؤية أكثر طموحاً لمستقبل أفضل للجميع.

٢- إعلان أجندة ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧: بعد سنوات من المشاورات المكثفة والمفاوضات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومشاركة واسعة من المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، تم اعتماد "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" بالإجماع من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة خلال قمة أممية تاريخية عُقدت في نيويورك في سبتمبر ٢٠١٥. تمثل هذه الخطة رؤية طموحة وشاملة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وحماية الكوكب، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠. إنها خطة

عمل للناس والكوكب والازدهار، تسعى أيضاً إلى تعزيز السلام العالمي في إطار أوسع من الحرية.

تشدد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) على أن أجندة ٢٠٣٠ متجذرة بقوة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستند إلى مبادئ مثل العالمية، وعدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة. وتؤكد الأجندة على أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها للجميع، دون أي تمييز. هذا الربط الوثيق بين التنمية وحقوق الإنسان يمثل تطوراً هاماً مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، ويعكس فهماً أعمق للعوامل التي تساهم في تحقيق رفاهية الإنسان وكرامته.

في صميم خطة عام ٢٠٣٠ تقع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر(SDGs) ، وهي مجموعة متكاملة وغير قابلة للتجزئة من الأهداف التي توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تغطي هذه الأهداف طيفاً واسعاً من القضايا، بدءاً من القضاء على الفقر والجوع (الهدفان ١ و٢)، وضمان الصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد (الهدفان ٣ و٤)، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الهدف ٥)، وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (الهدف ٦)، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة (الهدف ٧). كما تشمل الأهداف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف ٨)، وإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار (الهدف ٩)، والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف ١٠).

وتستمر الأهداف لتشمل جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف ١١)، وضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة (الهدف ١٢)، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (الهدف ١٣). كما تركز على حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (الهدف ١٤)، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي (الهدف ١٥). وأخيراً، تتناول الأهداف تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (الهدف ١٦)، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الهدف ١٧).

يتميز كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بمجموعة من المقاصد المحددة (إجمالي ١٦٩ مقصداً)، التي توضح بشكل أكبر ما يجب تحقيقه. كما تم تطوير إطار عالمي للمؤشرات (حوالي ٢٣٢ مؤشراً) لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف والمقاصد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. هذا الإطار الشامل للأهداف والمقاصد والمؤشرات يوفر خارطة طريق واضحة للدول لتوجيه سياساتها وبرامجها التنموية، ويتيح للمجتمع

الدولي قياس التقدم المحرز وتحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام والجهد.

إن الطبيعة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة تعني أن التقدم في هدف واحد يمكن أن يساهم في التقدم في أهداف أخرى، وأن التحديات في مجال ما يمكن أن تعيق التقدم في مجالات أخرى. على سبيل المثال، يرتبط القضاء على الفقر (الهدف ١) ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأمن الغذائي (الهدف ٢)، وضمان الصحة الجيدة (الهدف ٣)، وتوفير التعليم الجيد (الهدف ٤)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٥). وبالمثل، فإن التصدي لتغير المناخ (الهدف ١٣) أمر بالغ الأهمية لحماية النظم الإيكولوجية (الهدفان ١٤ و١٥) وضمان استدامة المدن والمجتمعات (الهدف ١١). هذا الترابط يتطلب نهجاً شاملاً ومتكاملاً في التخطيط والتنفيذ، يتجاوز التفكير القطاعي التقليدي ويعزز التآزر بين مختلف السياسات والبرامج.

يمثل إعلان أجندة ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر التزاماً عالمياً غير مسبوق بتحقيق مستقبل مستدام للجميع. إنها أجندة عالمية، تنطبق على جميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء، مع الاعتراف بأن لكل بلد ظروفه وقدراته وأولوياته الخاصة. وتؤكد الأجندة على مبدأ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب"، مما يعني ضرورة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، وضمان أن فوائد التنمية تصل إلى الجميع.

٣- آليات التنفيذ والمتابعة : إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة بحلول عام ٢٠٣٠ يتطلب آليات قوية وفعالة للتنفيذ والمتابعة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. تدرك خطة عام ٢٠٣٠ أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والمقاصد على الصعيد الوطني، وذلك بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي هذا السياق، تلعب الالتزامات الوطنية الطوعية (VNRs) دوراً محورياً كأداة رئيسية للمتابعة والمساءلة، حيث تقدم الدول تقارير عن التقدم الذي أحرزته والتحديات التي واجهتها في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يشدد "دليل إعداد الالتزامات الوطنية الطوعية – نسخة ٢٠٢٣" على أن الالتزامات الوطنية الطوعية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتبادل الخبرات، وتحديد النجاحات والتحديات والدروس المستفادة، وتسريع وتيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويقدم الدليل إرشادات مفصلة للدول حول كيفية إعداد وتقديم هذه الالتزامات، مع التركيز على أهمية أن تكون العملية شاملة وتشاركية وشفافة، وأن تستند إلى أدلة قوية وبيانات موثوقة. كما يؤكد الدليل على ضرورة أن تتناول الالتزامات الوطنية الطوعية جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وأن تعكس الترابط بينها، وأن تولي اهتماماً خاصاً لمبدأ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب".

على المستوى الوطني، تتضمن آليات التنفيذ والمتابعة عدة عناصر أساسية. أولاً، يتطلب الأمر مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط والاستراتيجيات والأطر التنموية الوطنية. ويعني هذا دمج الأهداف والمقاصد العالمية في السياسات والبرامج والميزانيات الوطنية، مع مراعاة السياق والأولويات الوطنية. ثانياً، لا بد من إنشاء أو تعزيز آليات مؤسسية فعالة للتنسيق بين مختلف الوزارات والجهات الحكومية المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لضمان مشاركة أصحاب المصلحة من خارج الحكومة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط

الأكاديمية. ثالثاً، يعد تطوير نظم وطنية قوية للرصد والتقييم أمراً بالغ الأهمية، ويتضمن ذلك جمع بيانات عالية الجودة ومصنفة، وتحديد مؤشرات وطنية مناسبة، وإعداد تقارير دورية عن التقدم المحرز.

كما يشير دليل الالتزامات الوطنية الطوعية، فإن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين تعتبر حاسمة في جميع مراحل عملية التنفيذ والمتابعة. فالمجتمع المدني يمكن أن يلعب دوراً هاماً في رصد التقدم، والدعوة إلى المساءلة، والوصول إلى الفئات المهمشة. والقطاع الخاص يمكن أن يساهم من خلال الاستثمارات المستدامة، والابتكار، والممارسات التجارية المسؤولة. والأوساط الأكاديمية يمكن أن توفر الخبرة البحثية والتحليلية لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة. والبرلمانيون لهم دور حيوي في سن التشريعات اللازمة وتخصيص الموارد ومساءلة الحكومات. والسلطات المحلية والإقليمية تلعب دوراً رئيسياً في تكييف الأهداف العالمية مع السياقات المحلية وتنفيذها على أرض الواقع.

أما على المستوى العالمي، فإن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF) هو المنصة المركزية لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. يجتمع المنتدى سنوياً تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول والحكومات تحت رعاية الجمعية العامة. ويوفر المنتدى منبرا للدول لتقديم التزاماتها الوطنية الطوعية، ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ولتحديد التحديات المشتركة والفرص المتاحة. كما يقوم المنتدى بإجراء استعراضات وفقا للمحاور والأهداف للتقدم المحرز في مجموعات محددة من أهداف التنمية المستدامة، ويناقش القضايا الشاملة التي تؤثر على تنفيذ الخطة بأكملها.

بالإضافة إلى الالتزامات الوطنية الطوعية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، هناك آليات أخرى للمتابعة والمراجعة على المستويين الإقليمي والعالمي. فاللجان الإقليمية للأمم المتحدة، على سبيل المثال، تلعب دوراً هاماً في دعم الدول الأعضاء في جهودها لتنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، وفي تسهيل التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة. كما أن هناك العديد من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة التي تعمل على دعم تنفيذ أهداف محددة، وتقوم برصد التقدم المحرز في مجالات اختصاصها.

إن فعالية آليات التنفيذ والمتابعة تعتمد بشكل كبير على توافر بيانات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب. ولذلك، هناك تركيز كبير على تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها، واستخدام البيانات المصنفة لضمان عدم إغفال أي فئة من فئات المجتمع. كما أن هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز الشراكات من أجل البيانات، والاستفادة من مصادر البيانات الجديدة والمبتكرة، بما في ذلك البيانات الضخمة والبيانات التي ينتجها المواطنون.

في الختام، تشكل آليات التنفيذ والمتابعة جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي مصممة لضمان أن تظل الأهداف على المسار الصحيح، وأن يتم تحديد التحديات ومعالجتها في الوقت المناسب، وأن يتم تقاسم الدروس المستفادة على نطاق واسع. ومن خلال هذه الآليات، يسعى المجتمع الدولي إلى ضمان أن تكون عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة عملية شفافة وخاضعة

للمساءلة وتشاركية، وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التحول المنشود نحو مستقبل أكثر استدامة وإنصافاً للجميع.

*** أهداف التنمية المستدامة :(SDGs) عرض وتحليل**

١- نظرة عامة على الأهداف: تعتبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بمثابة دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان أن يتمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠. هذه الأهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة، مما يعني أنها تدرك أن العمل في مجال ما يؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وكما هو موضح على الموقع الرسمي للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة، فإن هذه الأهداف مصممة لمواجهة التحديات العالمية الملحة التي نواجهها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر، والجوع، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والطاقة النظيفة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحد من عدم المساواة، والمدن والمجتمعات المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، والشراكات لتحقيق الأهداف.

١- الهدف ١: القضاء على الفقر. بجميع أشكاله في كل مكان. يهدف هذا الهدف إلى القضاء على الفقر المدقع للجميع في كل مكان، والذي يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١.٩٠ دولار في اليوم، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠. كما يسعى إلى بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضهم للظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات، والكوارث الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

٢- الهدف ٢: القضاء التام على الجوع. وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. يركز هذا الهدف على ضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي على مدار السنة بحلول عام ٢٠٣٠. كما يهدف إلى القضاء على جميع أشكال سوء التغذية، ومضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، وضمان استدامة نظم إنتاج الأغذية، والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية.

٣- الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه .يهدف إلى ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. ويشمل ذلك تخفيض المعدل العالمي للوفيات عند الولادة، وإنهاء وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن الوقاية منها، ووضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه وغيرها من الأمراض المعدية. كما يسعى إلى تعزيز الوقاية من تعاطي المواد المخدرة وعلاجها، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وحصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

٤- الهدف ٤: التعليم الجيد. يهدف إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. ويشمل ذلك ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق

نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠. كما يهدف إلى ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، وزيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة.

٥- الهدف ٥: المساواة بين الجنسين. يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. ويشمل ذلك القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان، والقضاء على جميع أشكال العنف ضدهن في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال، والقضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما يسعى إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

٦- الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية. يهدف إلى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. ويشمل ذلك تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠، وتحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والمنصفة، وإنهاء التغوط في العراء، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة.

٧- الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. يهدف إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة. ويشمل ذلك ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية زيادة كبيرة، ومضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة.

٨- الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد. يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ويشمل ذلك الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المئة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً، وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والتحديث التكنولوجي والابتكار. كما يسعى إلى تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها.

٩- الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية. يهدف إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. ويشمل ذلك تطوير بنى تحتية جيدة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير إمكانية وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة. كما يهدف إلى تحفيز التصنيع

الشامل للجميع والمستدام، والقيام، بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة كبيرة في حصة الصناعة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي، وفقاً للظروف الوطنية، ومضاعفة هذه الحصة في أقل البلدان نمواً.

١٠- الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة. يهدف إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويشمل ذلك تحقيق النمو المطرد في دخل أفقر ٤٠ في المئة من السكان بمعدل أعلى من المتوسط الوطني، والمحافظة عليه، بحلول عام ٢٠٣٠. كما يسعى إلى تمكين جميع الأفراد وتعزيز إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، بصرف النظر عن السن، أو الجنس، أو الإعاقة، أو العرق، أو الأصل الإثني، أو المنشأ، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو غير ذلك من الأوضاع.

١١- الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة. يهدف إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ويشمل ذلك ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠. كما يهدف إلى توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق.

١٢- الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. يهدف إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. ويشمل ذلك تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع تولي جميع البلدان زمام المبادرة، ومراعاة مستوى التقدم المحرز وقدرات البلدان النامية. كما يهدف إلى تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠، وتخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد.

١٣- الهدف ١٣: العمل المناخي. يهدف إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. ويشمل ذلك تعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني، وتحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من آثاره والإنذار المبكر به.

١٤- الهدف ١٤: الحياة تحت الماء. يهدف إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. ويشمل ذلك منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥. كما يهدف إلى إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجلها، وذلك لتحقيق صحة المحيطات وإنتاجيتها.

١٥- الهدف ١٥: الحياة في البر. يهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. ويشمل ذلك ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل

تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠. كما يهدف إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض ومنع انقراضها، بحلول عام ٢٠٢٠.

١٦- الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية. يهدف إلى تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ويشمل ذلك الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان، وإنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم. كما يسعى إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص الجميع في الوصول إلى العدالة.

١٧- الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. يهدف إلى تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية على تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات. كما يهدف إلى قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠.٧ في المئة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وتخصيص ٠.١٥ إلى ٠.٢٠ في المئة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

هذه النظرة العامة توضح شمولية وعمق أهداف التنمية المستدامة، والتزام المجتمع الدولي بمعالجة التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه البشرية والكوكب. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب جهوداً متضافرة من جميع أصحاب المصلحة، والتزاماً قوياً بالتغيير الإيجابي والمستدام.

٢- التداخلات والعلاقات بين الأهداف : تتميز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بطبيعتها المتكاملة والمترابطة، حيث لا يمكن النظر إلى أي هدف بمعزل عن الأهداف الأخرى. إن تحقيق التقدم في هدف واحد يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في تحقيق أهداف أخرى، وفي المقابل، فإن إهمال هدف ما قد يعيق التقدم في أهداف متعددة. هذا الترابط الوثيق يعكس الفهم العميق بأن التنمية المستدامة هي مسعى شمولي يتطلب معالجة متزامنة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أكدت العديد من الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة على هذه الطبيعة المتداخلة. على سبيل المثال، يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه"، إلى ضرورة "تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها" (الفقرة ٣). ويشدد التقرير ذاته على أن "القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها" (الفقرة ٤). هذا التأكيد يسلط الضوء على كيف أن تحقيق هدف القضاء على الفقر (الهدف ١) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط

الاستهلاك والإنتاج المسؤولة (الهدف ١٢) وحماية البيئة (الأهداف ١٣، ١٤، ١٥).

تتجلى هذه التداخلات بشكل واضح عند تحليل العلاقات بين أهداف محددة. فالاستثمار في التعليم الجيد (الهدف ٤) لا يساهم فقط في تحقيق النمو الاقتصادي (الهدف ٨) والحد من عدم المساواة (الهدف ١٠)، بل إنه يمكّن الأفراد، وخاصة النساء والفتيات (الهدف ٥)، من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم (الهدف ٣) ومشاركتهم في الحياة العامة. وبالمثل، فإن توفير المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف ٦) له تأثير مباشر على الصحة العامة (الهدف ٣)، ويقلل من العبء على النساء والفتيات اللاتي غالباً ما يكن مسؤولات عن جمع المياه، مما يتيح لهن فرصاً أكبر للتعليم والعمل (الهدفان ٤ و٥). كما أن الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (الهدف ٧) ضروري للحد من تلوث الهواء الداخلي والخارجي (الهدف ٣ والهدف ١١)، وللتخفيف من آثار تغير المناخ (الهدف ١٣)، ولتعزيز الإنتاجية الصناعية (الهدف ٩). إن العمل المناخي (الهدف ١٣) يتقاطع مع جميع الأهداف الأخرى تقريباً. فتغير المناخ يهدد الأمن الغذائي (الهدف ٢)، ويزيد من مخاطر الكوارث الطبيعية التي تؤثر على المجتمعات الضعيفة (الهدف ١ والهدف ١١)، ويؤثر سلباً على النظم الإيكولوجية المائية والبرية (الهدفان ١٤ و١٥). وبالتالي، فإن اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ ليس مجرد هدف بيئي، بل هو ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

تتطلب إدارة هذه التداخلات نهجاً متكاملاً في التخطيط والتنفيذ والمتابعة. يجب على الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص العمل بشكل وثيق لتحديد أوجه التآزر والمقايضات المحتملة بين الأهداف المختلفة، وتصميم استراتيجيات تعظم الفوائد المشتركة وتقلل من الآثار السلبية. إن فهم هذه الشبكة المعقدة من العلاقات بين أهداف التنمية المستدامة هو مفتاح النجاح في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة.

٣- أمثلة من دول أو مناطق تطبقها بنجاح (مع التركيز على دول العالم عموماً): إن تطبيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح يتطلب جهوداً دؤوبة واستراتيجيات مبتكرة تتكيف مع السياقات الوطنية والإقليمية المتنوعة. ورغم التحديات الكبيرة، أظهرت العديد من الدول والمناطق حول العالم تقدماً ملحوظاً في مجالات مختلفة من أجندة ٢٠٣٠. تقدم تقارير الأمم المتحدة، مثل "تقرير أقل البلدان نمواً" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، رؤى قيمة حول تجارب هذه الدول، مع التركيز على أهمية التمويل الإنمائي الخارجي والتحول الهيكلي لتحقيق الأهداف.

في سياق أقل البلدان نمواً، يسلط "تقريرأقل البلدان نمواً، ٢٠١٩" الضوء على أن التمويل الخارجي، وخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية، لا يزال مصدراً حاسماً لدعم جهود التنمية. ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن الاعتماد على المعونة يجب أن يقترن بسياسات وطنية فعالة تهدف إلى تعزيز التعبئة المحلية للموارد وتحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي. على سبيل المثال، أظهرت بعض أقل البلدان نمواً تقدماً في مجالات مثل تحسين الوصول إلى التعليم الأساسي (الهدف ٤) أو توسيع نطاق الخدمات الصحية الأولية (الهدف ٣)، غالباً بدعم كبير من الشركاء الدوليين. ومع ذلك، يشدد التقرير على أن استدامة هذا التقدم تعتمد على قدرة هذه البلدان على تنويع اقتصاداتها، وخلق فرص

عمل لائقة (الهدف ٨)، وتعزيز قدراتها الإنتاجية. على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى تجربة بنغلاديش، التي حققت نجاحات ملحوظة في الحد من الفقر (الهدف ١) وتحسين مؤشرات التنمية البشرية على مدى العقود الماضية. ويعزى هذا التقدم جزئياً إلى الاستثمارات الحكومية في التعليم والصحة، فضلاً عن نمو قطاع صناعة الملابس الجاهزة الذي وفر فرص عمل لملايين النساء (مما يساهم في الهدف ٥). ومع ذلك، تواجه بنغلاديش تحديات كبيرة تتعلق بتغير المناخ (الهدف ١٣) والحاجة إلى تعزيز الاستدامة البيئية في قطاعاتها الصناعية، يذكر بنغلاديش ضمن الدول التي تعتمد على التمويل الخارجي، ولكنها تسعى للتحول الهيكلي وفي أفريقيا جنوب الصحراء، أظهرت دول مثل رواندا تقدماً في مجالات مثل الحكم الرشيد (الهدف ١٦) وتعزيز المساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، حيث تتمتع رواندا بواحدة من أعلى نسب تمثيل المرأة في البرلمان على مستوى العالم. كما استثمرت رواندا بشكل كبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كرافعة للتنمية (الهدف ٩). ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بالفقر الريفي والتنمية الزراعية المستدامة (الهدف ٢).

*** التحديات الراهنة التي تواجه التنمية المستدامة**

على الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، تواجه أهداف التنمية المستدامة تحديات عالمية كبيرة ومتشابكة تهدد بإعاقة تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. تتطلب هذه التحديات استجابات منسقة وعاجلة على جميع المستويات، من المحلي إلى العالمي، وتستدعي تضافر جهود الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

١- التغير المناخي والبيئة : يعد التغير المناخي والتدهور البيئي من أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. إن الآثار المتزايدة لارتفاع درجات الحرارة العالمية، وتغير أنماط الطقس، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، تقوض بشكل مباشر وغير مباشر التقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة تقريباً. وفقاً لتقرير "متحدون في العلوم" الصادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وشركائها، فإن ١٥٪ فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على المسار الصحيح لتحقيقها، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تأثيرات تغير المناخ والطقس المتطرف. يسلط التقرير الضوء على أن "عام ٢٠٢٣ أظهر بوضوح تام أن تغير المناخ أصبح واقعاً بالفعل. فدرجات الحرارة القياسية تحرق الأرض وتسخن البحر، إذ يتسبب الطقس القاسي في إحداث فوضى في جميع أنحاء العالم". هذا الواقع المرير يؤكد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات مناخية طموحة ومتكاملة. يؤثر تغير المناخ بشكل مباشر على الأمن الغذائي (الهدف ٢) من خلال تأثيره على الإنتاج الزراعي والموارد المائية. كما أنه يزيد من المخاطر الصحية (الهدف ٣) عبر انتشار الأمراض المنقولة بالنواقل وتفاقم موجات الحر. ويؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية المتطرفة إلى تدمير البنية التحتية (الهدف ٩) وتهجير السكان، مما يزيد من حدة الفقر (الهدف ١) وعدم المساواة (الهدف ١٠). كما أن النظم الإيكولوجية المائية والبرية (الهدفان ١٤ و١٥) تتعرض لضغوط هائلة بسبب ارتفاع درجة حرارة المحيطات وتحمضها، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي.

يشير تقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى أنه "في الفترة بين عام ١٩٧٠ و٢٠٢١، أُبلغ عما يقرب من ١٢٠٠٠ كارثة ناجمة عن ظواهر متطرفة مرتبطة بالطقس والمناخ والماء، وهو ما تسبب في أكثر من مليوني حالة وفاة وخسائر اقتصادية بقيمة ٤.٣ تريليون دولار أمريكي. وحدث أكثر من ٩٠ في المئة من هذه الوفيات المبلغ عنها و٦٠ في المئة من الخسائر الاقتصادية في الاقتصادات النامية، وهو ما يقوض التنمية المستدامة" [١]. هذه الأرقام الصادمة تبرز بشكل جلي كيف أن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، هي الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ رغم أنها الأقل مساهمة في الانبعاثات عبر التاريخ.

إن تحقيق أهداف اتفاق باريس، المتمثلة في قصر الاحترار العالمي عند حد أقل بكثير من درجتين مئويتين ويفضل أن يكون عند ١.٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، يتطلب تخفيضات جذرية وسريعة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية. ومع ذلك، لا يزال هناك "تقدم محدود للغاية في تقليل فجوة الانبعاثات لعام ٢٠٣٠" (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ٢٠٢٣). هذا الوضع يستدعي تحولات واسعة النطاق ومنهجية في أنظمة الطاقة والنقل والصناعة والزراعة واستخدام الأراضي.

٢- الفقر وعدم المساواة: يُشكل الفقر بجميع أبعاده، وتفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، تحديين رئيسيين يعترضان سبيل تحقيق التنمية المستدامة. على الرغم من التقدم المحرز في العقود الماضية في خفض معدلات الفقر المدقع عالمياً، إلا أن هذا التقدم تباطأ بشكل كبير، بل وشهد انتكاسات في السنوات الأخيرة، لا سيما بسبب تداعيات جائحة كوفيد-١٩ والأزمات المتعددة الأخرى.

تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن "نحو ٧٠٠ مليون شخص" كانوا يعيشون في فقر مدقع (بأقل من ٢.١٥ دولار يومياً) في مطلع عام ٢٠٢٤، ويتركز معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات ". وتؤكد الأمم المتحدة أن "الفقر ينطوي على أكثر من مجرد نقص في الدخل والموارد الإنتاجية اللازمة لضمان سبل عيش مستدامة. فهو ينعكس في صور متعددة، منها الجوع وسوء التغذية، وقلة الوصول إلى التعليم وخدمات أساسية أخرى، والتمييز الاجتماعي والإقصاء، فضلا عن محدودية المشاركة في صنع القرار". هذا الفهم متعدد الأبعاد للفقر هو الذي تستند إليه أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. لقد تسببت جائحة كوفيد-١٩ في "زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وذلك للمرة الأولى منذ جيل"، حيث أدت الأزمة إلى "أكبر انتكاسة شهدها العالم في جهود الحد من الفقر العالمي منذ عقود". ففي عام ٢٠٢٠، ارتفع عدد من يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٧١ مليون شخص مقارنة بالعام السابق. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيظل أكثر من ٦٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، وهو ما يعني عدم تحقيق الهدف العالمي للقضاء على الفقر المدقع.

يترافق الفقر المستمر مع تزايد مقلق في مستويات عدم المساواة. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع في العديد من البلدان، مما يقوض التماسك

[١] المصدر نفسه

الاجتماعي ويعيق النمو الاقتصادي الشامل. إن عدم المساواة لا يقتصر على الدخل والثروة، بل يمتد ليشمل عدم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والعدالة. وتتأثر الفئات المهمشة والضعيفة، مثل النساء والأطفال والأقليات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بشكل غير متناسب بالفقر وعدم المساواة.

يشدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن "الفقر وعدم المساواة يمثلان تحديات متجذرة ومترابطة تتطلب حلولاً متكاملة". إن معالجة هذه التحديات تستلزم سياسات شاملة تركز على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام الذي يخلق فرص عمل لائقة للجميع، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، والاستثمار في رأس المال البشري (الصحة والتعليم)، وضمان المساواة في الوصول إلى الموارد والفرص، ومكافحة التمييز بجميع أشكاله.

إن مبدأ "عدم ترك أي شخص خلف الركب"، الذي يمثل جوهر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يكتسب أهمية خاصة في سياق مكافحة الفقر وعدم المساواة. ويتطلب تحقيق هذا المبدأ استهداف الفئات الأكثر حرماناً وتهميشاً، وتصميم تدخلات تراعي احتياجاتهم وظروفهم الخاصة. كما يتطلب الأمر تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار.

٣- الصراعات السياسية والحروب: تشكل الصراعات السياسية والحروب أحد أخطر التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. فالنزاعات المسلحة لا تؤدي فقط إلى خسائر بشرية فادحة، بل تقوض أيضاً جهود التنمية وتدمر البنية التحتية وتستنزف الموارد التي كان يمكن توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تشير الأمم المتحدة إلى أن "الفشل في مضاعفة الجهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قد يؤجج عدم الاستقرار السياسي ويؤدي إلى انتكاس" في مسار التنمية. وهذا يعكس العلاقة الجدلية بين التنمية المستدامة والسلام، حيث يعزز كل منهما الآخر، بينما يقوض غياب أحدهما الآخر.

إن تأثير النزاعات المسلحة على أهداف التنمية المستدامة متعدد الأوجه ويمتد عبر مختلف الأهداف. فعلى سبيل المثال، تؤدي النزاعات إلى تفاقم الفقر (الهدف ١) من خلال تدمير سبل العيش وفرص العمل، وتعطيل الإنتاج الزراعي مما يهدد الأمن الغذائي (الهدف ٢)، وتدمير المرافق الصحية والتعليمية (الهدفان ٣ و٤)، وتقويض المساواة بين الجنسين (الهدف ٥) حيث غالباً ما تكون النساء والفتيات أكثر تضرراً من النزاعات، وتدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي (الهدف ٦) والطاقة (الهدف ٧).

وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣، فإن "الآثار المركبة لتغير المناخ وكوفيد-١٩ وعدم الاستقرار السياسي والحرب والنزوح تؤدي إلى تفاقم مشاكل المخدرات والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب، خاصة في حالات النزاع". هذا التداخل بين مختلف التحديات يخلق حلقة مفرغة يصعب كسرها، حيث تغذي النزاعات الفقر وعدم المساواة، مما يؤدي بدوره إلى مزيد من عدم الاستقرار والعنف.

تشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن "عدد النازحين الموجودين في منطقة الإسكوا يشكل نسبة ٣٦ في المائة من إجمالي عدد النازحين في العالم. فقد أدت عمليات النزوح بفعل النزاعات

والحروب إلى ٧.٦ ملايين لاجئ". هذه الأرقام المرتفعة للنزوح القسري تعكس حجم التحدي الذي تواجهه المنطقة العربية على وجه الخصوص، والعالم بشكل عام، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من الأمثلة الواضحة على تأثير النزاعات على التنمية المستدامة، ما أظهره تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتأثير الحرب في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد أدت الحرب المستمرة منذ سنوات إلى "تراجع كبير في مؤشرات التنمية البشرية، وتفاقم الفقر والجوع، وانهيار الاقتصاد، وتدمير البنية التحتية الأساسية".

إن تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، يكتسب أهمية خاصة في هذا السياق. فهو يهدف إلى "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". ومع ذلك، فإن هذا الهدف بالذات هو من بين الأهداف التي تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

٤- العولمة الاقتصادية والديون: تمثل العولمة الاقتصادية والديون تحدياً رئيسياً آخر يواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية. فعلى الرغم من أن العولمة قد أتاحت فرصاً للنمو الاقتصادي وتكامل الأسواق العالمية، إلا أنها أدت أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وزيادة تعرض الاقتصادات للصدمات الخارجية، كما أن تراكم الديون أصبح عائقاً كبيراً أمام تمويل التنمية المستدامة.

يشير تقرير التجارة والتنمية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٢٣ إلى أن "معالجة عبء خدمة الدين الخانق والتهديد المتمثل في انتشار أزمات الديون"[١] تمثل إحدى الأولويات الأساسية في الوقت الراهن. فقد أدت الصدمات المتتالية التي شهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، بدءاً من جائحة كوفيد-١٩ وصولاً إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والتضخم العالمي وارتفاع أسعار الفائدة، إلى تفاقم أزمة الديون في العديد من البلدان النامية.

إن الهيكل المالي العالمي الحالي، الذي تشكل في ظل العولمة الاقتصادية، لا يلبي بشكل كافٍ احتياجات البلدان النامية في مجال تمويل التنمية المستدامة. فالتدفقات المالية الدولية غالباً ما تكون متقلبة ومتحيزة نحو الاستثمارات قصيرة الأجل، مما يجعل البلدان النامية عرضة لتقلبات أسواق رأس المال العالمية. كما أن شروط الاقتراض غالباً ما تكون مجحفة، مع ارتفاع أسعار الفائدة وقصر آجال الاستحقاق، مما يزيد من تكاليف خدمة الدين ويحد من الموارد المتاحة للاستثمار في التنمية المستدامة.

يؤكد تقرير الأونكتاد على ضرورة "إعادة ترتيب الهيكل المالي العالمي" لمعالجة هذه التحديات، ويقترح عدة توصيات محددة على المستوى السياسات "من أجل جعل التنمية في صلب هيكل الديون العالمي".

إن تحدي العولمة الاقتصادية والديون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحديات الأخرى التي تواجه التنمية المستدامة، مثل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة. فعلى سبيل المثال، تشير الأونكتاد إلى أن "إتاحة التمويل ونقل التكنولوجيا على نحو يُعوّل عليه للتمكين من التحول في

[١] الأونكتاد، ٢٠٢٣

مصادر الطاقة" يمثل أولوية أساسية أخرى، وهو ما يتطلب إصلاح الهيكل المالي العالمي لتوفير التمويل اللازم للتصدي لتغير المناخ. كما أن العولمة الاقتصادية قد أدت إلى تركز القوة الاقتصادية في أيدي الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الكبرى، مما أضعف قدرة الدول، وخاصة البلدان النامية، على تنفيذ سياسات اقتصادية مستقلة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وهو ما يتعارض مع مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" الذي تقوم عليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر إصلاحات جذرية في الهيكل المالي العالمي، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في مجال السياسات الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي وتآكل القاعدة الضريبية، وتنظيم التدفقات المالية العالمية للحد من تقلباتها وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل في التنمية المستدامة، وإصلاح نظام الديون السيادية لضمان إعادة هيكلة الديون بطريقة منصفة وفعالة عند الضرورة.

٥- جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها: شكلت جائحة كوفيد-١٩ التي اجتاحت العالم منذ أوائل عام ٢٠٢٠ تحدياً غير مسبوق للتنمية المستدامة على المستوى العالمي. فقد أدت الجائحة إلى انتكاسة كبيرة في التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكشفت عن هشاشة النظم الصحية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، وفاقمت أوجه عدم المساواة القائمة.

وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ الصادر عن الأمم المتحدة، فإن "تأثير وباء كوفيد-١٩ عطّل ثلاثة عقود من التقدم الثابت في تقرير الفقر، حيث زاد عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع لأول مرة منذ جيل كامل". وهذا يعني أن الجائحة قد قوضت بشكل كبير الجهود المبذولة لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر.

كما أثرت الجائحة بشكل كبير على الأنظمة الصحية العالمية (الهدف ٣)، حيث أدت إلى إرهاق البنية التحتية الصحية في العديد من البلدان، وتحويل الموارد بعيداً عن الخدمات الصحية الأساسية الأخرى، مما أدى إلى تراجع في مكافحة أمراض أخرى مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية. كما تسببت في تعطيل برامج التطعيم الروتينية للأطفال في العديد من البلدان، مما يهدد بعودة ظهور أمراض كان قد تم السيطرة عليها.

في مجال التعليم (الهدف ٤)، أدت إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي إلى إغلاق المدارس والجامعات في جميع أنحاء العالم، مما أثر على أكثر من ١.٦ مليار متعلم. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتوفير التعليم عن بعد، إلا أن الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والنامية، وبين المناطق الحضرية والريفية داخل البلدان نفسها، قد أدت إلى تفاقم عدم المساواة في الحصول على التعليم. وفي المجال الاقتصادي، تسببت الجائحة في أزمة اقتصادية عالمية غير مسبوقة، مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وارتفاع معدلات البطالة، وتعطل سلاسل التوريد العالمية. وقد أثر ذلك بشكل خاص على الهدف ٨ المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف ٩ المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية.

يشير المركز الإحصائي الخليجي في تقريره حول "تأثير جائحة كوفيد-١٩ على أهداف التنمية المستدامة" إلى "احتمال تراجع فرص تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة العالمية بحلول ٢٠٣٠، مع تفاقم حجم الخسائر

التي أصابت كل الاقتصادات حول العالم". ومع ذلك، فقد أظهرت الجائحة أيضاً أهمية التعاون الدولي والتضامن العالمي في مواجهة التحديات المشتركة. فقد أدت إلى تسريع الابتكار في مجالات عديدة مثل الصحة الرقمية والتعليم عن بعد والعمل عن بعد، وهي تطورات يمكن ان تسهم في تحقيق جزء من أهداف التنمية المستدامة في المستقبل القريب والبعيد إذا تم توجيهها واستثمارها بشكل سليم ومتقن.

*** آفاق مستقبلية للتنمية المستدامة**

١- فرص التحول الأخضر والرقمي: يمثل التحول الأخضر والرقمي فرصة استراتيجية مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات القادمة. فمع تزايد التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم، أصبح من الضروري إعادة التفكير في نماذج التنمية التقليدية والانتقال إلى نماذج أكثر استدامة واعتماداً على التكنولوجيا الحديثة . في ظل تنامي أزمات الغذاء والطاقة وعدم وضوح التوقعات الاقتصادية العالمية وتصاعد آثار تغير المناخ، أكدت الأمم المتحدة على "الحاجة لإحداث تحول صناعي مستدام لسد فجوة التنمية الآخذة في الاتساع بين الدول وتعزيز العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة". ويؤكد تقرير "تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣: تمويل التحول المستدام" الصادر عن الأمم المتحدة على "الحاجة إلى الاستثمارات الضخمة والعاجلة للإسراع بإحداث هذا التحول بما في ذلك في مجالات الكهرباء والصناعة والزراعة والنقل والمباني".

٢- التحول الأخضر: يشير مفهوم التحول الأخضر إلى عملية إعادة هيكلة الاقتصادات والمجتمعات بطريقة تقلل من الانبعاثات الكربونية وتحافظ على الموارد الطبيعية وتعزز الاستدامة البيئية. وقد أصبح هذا التحول ضرورة ملحة في ظل تفاقم أزمة المناخ وتدهور النظم البيئية العالمية. وفقاً لتقرير الأمم المتحدة، فإن أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا حفزّت الاستثمار في تحول قطاع الطاقة العالمي، الذي ارتفع بشكل هائل عام ٢٠٢٢ ليصل إلى رقم قياسي يبلغ ١.١ تريليون دولار. وللمرة الأولى تجاوزت استثمارات تحويل الطاقة ما استثمر في الوقود الأحفوري عام ٢٠٢٢، ولكن كل هذه الاستثمارات تقريباً كانت في الصين والدول المتقدمة. يشير تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ إلى أن "التصنيع كان – تاريخياً – وسيلة للتقدم مما أدى إلى النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتقدم التكنولوجي والحد من الفقر". ويدعو التقرير إلى "تطوير جيل جديد من السياسات الصناعية المستدامة المدعومة بالتخطيط الوطني المتكامل لتوسيع نطاق الاستثمارات ووضع أساس التحولات المطلوبة". كما يؤكد التقرير على "وجود الكثير من الفرص للنمو الشامل في الصناعة الزراعية والطاقة الخضراء والتصنيع".

من بينها: –

١- الطاقة المتجددة: تمثل مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية فرصة كبيرة للحد من الانبعاثات الكربونية وتوفير الطاقة النظيفة. وقد شهدت تكاليف هذه التقنيات انخفاضاً كبيراً في السنوات الأخيرة، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة مع مصادر الطاقة التقليدية. ما يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ويحسن جودة الهواء في المدن.

٢- المباني الخضراء: تصميم وبناء المباني بطريقة تقلل من استهلاك الطاقة والمياه وتستخدم مواد بناء مستدامة، مما يقلل من البصمة البيئية للبيئة المبنية.

٣- التحول الرقمي: يشير التحول الرقمي إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتغيير نماذج الأعمال والعمليات والخدمات، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية والوصول إلى الخدمات. ويمكن للتحول الرقمي أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال:-

١- تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية: يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تساعد في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية والمحرومة.

٢- تعزيز الشفافية والمساءلة: يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة والقطاع الخاص، مما يسهم في مكافحة الفساد وتحسين الحوكمة.

٣- تحسين كفاءة استخدام الموارد: يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تساعد في تحسين كفاءة استخدام الموارد مثل الطاقة والمياه من خلال أنظمة المراقبة والتحكم الذكية.

٤- تعزيز الابتكار وريادة الأعمال: يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تفتح فرصاً جديدة للابتكار وريادة الأعمال، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي.

٥- الاقتصاد الدائري: يهدف الاقتصاد الدائري إلى تقليل النفايات وإعادة استخدام الموارد وإعادة تدويرها، مما يقلل من الضغط على الموارد الطبيعية ويخلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل إعادة التدوير وإصلاح المنتجات وإعادة التصنيع.

٦- الزراعة المستدامة: تشمل الممارسات الزراعية المستدامة تقنيات مثل الزراعة العضوية والزراعة الدقيقة والزراعة المائية، التي تقلل من استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية وتحافظ على التربة والمياه.

٧- النقل المستدام: يشمل ذلك تطوير وسائل النقل العام الفعالة، والمركبات الكهربائية، والبنية التحتية للدراجات والمشاة.

٨- تحسين جمع البيانات وتحليلها: يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تساعد في تحسين جمع البيانات وتحليلها، مما يسهم في صنع السياسات المستندة إلى الأدلة ورصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- تحديات وفرص التحول الأخضر: -

على الرغم من الفرص الكبيرة التي يوفرها التحول الأخضر والرقمي، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه تنفيذه، خاصة في البلدان النامية. وفقاً لتقرير الأمم المتحدة، فإن "معظم الدول النامية لا تملك الموارد اللازمة للاستثمار، على عكس البلدان المتقدمة" وقد واجهت الدول النامية ضغوطاً مالية ضخمة بسبب تغير المناخ والغزو الروسي لأوكرانيا وجائحة كوفيد-١٩ ومدفوعات الديون التي وصلت إلى ضعف ما كانت عليه عام ٢٠١٩. ويحد ذلك من قدرة الدول النامية على الاستثمار في التحول المستدام. على سبيل المثال، بلغ الإنفاق على التعافي بعد الجائحة في الدول المتقدمة ١٢,٢٠٠ دولار للفرد عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، بزيادة ٣٠ مرة عما أُنفق في الدول النامية والذي بلغ ٤١٠ دولار، وزيادة بمقدار ٦١٠ مرة عما أنفق في الدول الأقل نمواً والبالغ ٢٠ دولاراً للفرد.

لمواجهة هذه التحديات، يدعو تقرير الأمم المتحدة إلى "تعزيز الأنظمة الضريبية وتمكين وتحفيز الاستثمار الخاص وتوسيع نطاق الاستثمار الدولي العام والتعاون الإنمائي". كما يؤكد أن "حشد الموارد الكافية يتطلب إحداث تغييرات في هيكلة النظام المالي العالمي". وقالت أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، إن

"الوفاء بالالتزام المشترك تجاه أجندة التنمية المستدامة، لن يكون ممكناً إذا لم يتم إصلاح النظام المالي العالمي مع توسيع نطاق الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة التي اتفق قادة العالم على تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠". وأشارت السيدة أمينة محمد إلى الجانب الإيجابي وهو "أننا نعرف ما يتعين عمله وكيفية ذلك. من إطلاق التحولات الحاسمة في مجالات الطاقة والغذاء والتعليم إلى بدء عصر صناعي ورقمي أخضر جديد، يجب علينا جميعاً إسراع وتيرة العمل وضمان ألا يتخلف أحد عن ركب التقدم".

٤- دور التعليم والبحث العلمي وتحدياته: -

يعتبر التعليم أداة قوية للتغيير وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أفردت الأمم المتحدة الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للتعليم، والذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع". ويعكس هذا الهدف الاعتراف العالمي بأهمية التعليم كعامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. وفقاً لتقرير اليونسكو "التعليم من أجل التنمية المستدامة: خارطة طريق"، فإن "التعليم من أجل التنمية المستدامة يمكّن المتعلمين من اتخاذ قرارات مستنيرة والقيام بإجراءات مسؤولة من أجل سلامة البيئة، والجدوى الاقتصادية، والمجتمع العادل، لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، مع احترام التنوع الثقافي" .ويشير التقرير إلى أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يتجاوز مجرد نقل المعرفة حول قضايا الاستدامة، بل يهدف إلى تطوير الكفاءات التي تمكن الأفراد من التفكير النقدي، والمشاركة في صنع القرار، والعمل بشكل فردي وجماعي لإحداث تغيير إيجابي. من بين الجوانب الرئيسية لدور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة: -

١- تعزيز الوعي والفهم: يساعد التعليم في زيادة الوعي والفهم للقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٢- تطوير المهارات والكفاءات: يساهم التعليم في تطوير المهارات والكفاءات اللازمة للمساهمة في التنمية المستدامة، مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتعاون، والإبداع.

٣- تغيير السلوكيات والقيم: يلعب التعليم دوراً مهماً في تشكيل القيم والسلوكيات التي تدعم الاستدامة، مثل احترام البيئة، والتضامن، والمسؤولية تجاه الأجيال المستقبلية.

٤- تمكين المجتمعات: يساهم التعليم في تمكين المجتمعات من المشاركة في صنع القرار والعمل من أجل التنمية المستدامة.

٥- تعزيز الابتكار: يشجع التعليم على الابتكار وإيجاد حلول جديدة للتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وتؤكد اليونسكو على أهمية دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع مستويات وأنواع التعليم، من التعليم المبكر إلى التعليم العالي، ومن التعليم النظامي إلى التعليم غير النظامي. كما تشدد على أهمية تدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة. دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة يلعب البحث العلمي دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير المعرفة والابتكارات والحلول اللازمة لمواجهة التحديات العالمية. وقد أكدت الأمم المتحدة في العديد من وثائقها على أهمية البحث العلمي والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة.

إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تعزيز هذا الدور، خاصة في البلدان النامية. ففي البلدان النامية، يواجه قطاع التعليم والبحث العلمي العديد من التحديات

التي تعيق مساهمتهما في التنمية المستدامة؛ منها نقص التمويل العام المخصص، الذي يؤدي إلى ضعف البنية التحتية مثل المختبرات والمكتبات، وكذلك نقص صيانة الأجهزة التقنية .كما تساهم الفجوة الرقمية—حيث يفتقر ملايين الأشخاص إلى اتصال إنترنت ومستوى مهارات رقمية منخفض—في تهميش فرص التعلم والابتكار. إضافةً إلى ذلك، توجد فجوة في تطبيق نتائج الأبحاث على السياسات العامة ما يقلل من تأثير البحث العلمي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، تنفتح أمامنا فرص مهمة لتعزيز الدور؛ فالتكنولوجيا الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي والتعليم عن بُعد توفّران إمكانيات كبيرة لتوسيع مدى الوصول وتحسين جودة التعليم والبحث. كما يُعد التعاون الدولي، مثل الشراكات بين الجامعات في البلدان النامية والمتقدمة، وسيلة فعالة لتبادل الخبرات والتمويل ونقل التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، يوفر الابتكار المفتوح والعلوم المفتوحة إمكانية تعميم المعرفة وتعزيز استخدامها العملي، فيما تسهم الشراكات متعددة القطاعات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق تمويل مستدام وتحفيز الابتكار. وأخيرًا، يُعد التوجه نحو التعليم مدى الحياة مفتاحًا مهمًا لمواكبة المتطلبات المتجددة وتغطية فجوات المهارات التي يفرضها التحول الرقمي.

٥- التعاون الدولي ودور المؤسسات العالمية والتحديات: -

يشكّل التعاون الدولي ركيزة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ويظهر ذلك جليًا في الهدف السابع عشر من أهداف الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى "تنشيط الشراكة العالمية" نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للتحديات المشتركة مثل الفقر، وتغير المناخ، والأوبئة وتتجلى أهميته في محاور عدة تشمل التمويل اللازم من خلال المساعدات الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ للاستجابة للفجوة المُقدّرة بـــ ٤.٣ تريليون دولار سنوياً، فضلاً عن نقل التكنولوجيا النظيفة وإنشاء بنى تحتية مؤسساتية فعالة تسهم في بناء القدرات الحكومية والفنية. ويعزز من ذلك دور التجارة الدولية التريهة والمفتوحة عبر منظمة التجارة العالمية التي توفر أطرًا عادلة للدول النامية، إضافة إلى أهمية تنسيق السياسات العالمية في مجالات حيوية كالتغير المناخي والتنوع البيولوجي والصحة العامة.

أما المؤسسات العالمية، فتقوم بوظائف محورية في هذا السياق؛ فالأمم المتحدة ووكالاتها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية توفر الدعم الفني والمالي وتضع الأطر التوجيهية اللازمة. فيما تقدم المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقروض مؤسسات مثل صندوق البيئة العالمي (GEF)حزمة تمويلية تساعد على تطبيق البرامج المستدامة وخلق الظروف للاستثمار الأخضر. وإلى جانب ذلك، تعتبر المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والأفريقي أدوات فعالة لتعزيز الاستفادة المشتركة من الخبرات والموارد في نطاق جغرافي محدد، في حين يلعب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية دورًا متناميًا من خلال الابتكار والمناصرة والتنفيذ المباشر للمشاريع. ورغم هذه الجهود، فإن التحديات تعيق تحقيق النتائج المرجوة. فهناك فجوة تمويلية ضخمة تتراوح بين ٤ و٤.٣ تريليون دولار سنوياً، مع تفاقم حالات الديون التي تزيد على مستوى إنفاق بعض الدول على التعليم والصحة كذلك، يتسم التمويل الدولي بالهيمنة من قبل الدول الغنية، مما يحد من مشاركة الدول النامية في صنع القرار ويصعب المصالحة بين الأولويات المحلية والدولية. وتُفاقم هذه الصعوبات ظاهرة تفكّك

الحوكمة العالمية، حيث تتداخل أدوار مؤسسات متعددة دون تنسيق فعّال، مما يؤدي إلى تقليص فعالية السياسات العابرة للقطاعات.

*** الخاتمة**

في الختام، تمثل أهداف التنمية المستدامة رؤية طموحة ومتكاملة لمستقبل أفضل للبشرية والكوكب. ورغم التحديات الكبيرة التي تواجه تحقيقها، فإن هناك فرصاً واعدة للتقدم، من خلال تعزيز الإرادة السياسية والالتزام، وتعزيز التكامل والاتساق في السياسات، وتعزيز التمويل المستدام، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، وتعزيز بناء القدرات والتعليم، وتعزيز الشراكات والتعاون، وتعزيز المرونة والاستدامة. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية جهوداً متضافرة من جميع أصحاب المصلحة، على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية. تناول هذا التقرير موضوع أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل ومفصل، مستعرضاً تطورها التاريخي، وأبعادها المختلفة، والتحديات التي تواجهها، والآفاق المستقبلية لتحقيقها. وقد خلص التقرير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وآفاق البحث المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تعزيز الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: النتائج

بعد تحليل شامل لأهداف التنمية المستدامة، يتبين أن العالم شهد نقلة نوعية من تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية نحو نهج أكثر شمولية وتكاملاً في أهداف التنمية المستدامة الحالية، التي تغطي ١٧ هدفاً مترابطاً تشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية معاً. ويظهر هذا الترابط بوضوح في تأثير التقدم في أي هدف على تحقيق الأهداف الأخرى، مثل الصلات الوثيقة بين القضاء على الفقر والجوع وتوفير التعليم والعمل اللائق. مع الاعتراف بتقدم ملحوظ في بعض المجالات كالحد من الفقر المدقع وتحسين التعليم الأساسي، إلا أن التقدم الإجمالي يتسم بعدم التجانس بين المناطق والأهداف، حيث تعرقل تحديات جسيمة مثل تغير المناخ والنزاعات وجائحة كوفيد-١٩ وزخم التقدم. وتتمثل العقبات الرئيسية في تعقيد هذه التحديات المترابطة – من التدهور البيئي وعدم المساواة إلى الصراعات والديون – مما يستدعي حلولاً متعددة المستويات محلياً ودولياً.

وفي هذا السياق، يبرز التحولان الأخضر والرقمي كفرص حاسمة لتعزيز الاستدامة والكفاءة والشمولية، لكنها تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتقنية خاصة بالدول النامية. كما يتجلى دور التعليم والبحث العلمي المحوري في بناء الوعي والمهارات والابتكار، رغم معوقات التمويل والفجوة الرقمية. ويبقى التعاون الدولي ركيزة أساسية لمواجهة التحديات العابرة للحدود، لكنه يواجه تحديات تمويلية وتوترات جيوسياسية. وأخيراً، تؤكد هذه النتائج على الحتمية الملحة لتبني نهج متكامل يجمع بين الأبعاد الثلاثة للتنمية، ويعزز التنسيق بين جميع الأطراف، ويدمج السياسات عبر القطاعات والمستويات المختلفة لضمان تحقيق المستقبل المستدام المنشود.

ثانياً: التوصيات

لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء التحديات السابقة، تُقدَّم التوصيات التالية ضمن رؤية متكاملة.

أولاً: في مجال الحوكمة والسياسات

يجب تعميق الإرادة السياسية والالتزام الوطني والدولي عبر تعزيز الشفافية والمساءلة، مع دمج أهداف

التنمية المستدامة في السياسات الوطنية بشكل مترابط يضمن الاتساق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتطلب هذا تعزيز التنسيق بين القطاعات ومستويات الحكم المختلفة لمواجهة التداخلات المعقدة بين التحديات.

ثانياً: في آليات التنفيذ والتمويل

ينبغي تعبئة التمويل المستدام عبر مصادر محلية ودولية مبتكرة، ودمج الاستثمار في التحولين الأخضر والرقمي كرافعين استراتيجيين — خاصة في البنية التحتية والتقنيات المستدامة — مع سد الفجوات التمويلية في الدول النامية. ويرتبط هذا بتعزيز الشمول المالي وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، خصوصاً في التعليم والبحث العلمي لتطوير مهارات المستقبل ودفع الابتكار.

ثالثاً: في التعاون وإدارة التحديات

يجب ترسيخ الشراكات متعددة الأطراف (حكومات، قطاع خاص، مجتمع مدني) وتعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي، مع إعطاء أولوية لتعزيز المرونة في مواجهة الأزمات كتغير المناخ والأوبئة عبر سياسات التكيف وإدارة الكوارث. كما يتطلب تعزيز نظم رصد دقيقة لتقييم التقدم وتعديل السياسات بشكل استباقي .

ثالثاً: آفاق البحث المستقبلية

تركّز آفاق البحث المستقبلية على: -

١- دراسة التفاعلات المعقدة بين أهداف التنمية المستدامة لتعزيز التآزر وتجنب المفاضلات السلبية.

٢- تطوير مؤشرات قياس دقيقة — خاصة للمجالات غير الملموسة كالاستدامة البيئية والحوكمة — وتقييم فعالية السياسات الحالية .

٣- تحليل تأثير التحديات العابرة للحدود (كالأوبئة والنزاعات) وسبل تعزيز المرونة، مع بحث دور التقنيات الناشئة والاقتصادات البديلة (كالاقتصاد الدائري) في تحقيق التنمية.

٤- تطوير حلول مخصصة للسياقات المختلفة (الدول الهشة، المناطق الريفية) وفهم آليات تعاون الفاعلين المتعددين لسد الفجوات التنفيذية.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: المستقبل الذي نصبو إليه (A/CONF.216/16). نيويورك: الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة، العصر الصناعي الأخضر الجديد، طفرة محتملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ٢٠٢، ٥ نيسان/أبريل. تم الاسترجاع من https://www.un.org/ar/desa/new-green-industrial-age

الأمم المتحدة، القضاء على الفقر. قسم القضايا العالمية. تم الاسترجاع من https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

أخبار الأمم المتحدة، الأمم المتحدة تحذر من التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ٢٠٢٣، ١٠ يوليو. تم الاسترجاع من https://news.un.org/ar/story/2023/07/1121832

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام ٢٠٢٣. ٢٠٢٣. تم الاسترجاع من https://www.un.org/ar/annualreport2023

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تغير المناخ يقوض جميع أهداف التنمية المستدامة تقريباً. WMO، 2023، ١٤ سبتمبر. تم الاسترجاع من https://wmo.int/ar/news/media-centre/tghyr-almnakh-yqwd-jmy-ahdaf-altnmyt-almstdamt-tqrybaan

اليونسكو، التعليم من أجل التنمية المستدامة: خارطة طريق. 2022. تم الاسترجاع من https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381631

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية ٢٠٢٣: النمو، والدين، والمناخ: إعادة ترتيب الهيكل المالي العالمي. جنيف: الأمم المتحدة. 2022.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٩: التمويل الخارجي من أجل التنمية والتحول الهيكلي. جنيف: الأمم المتحدة. 2019.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التنمية البشرية بالمشاركة في دول ما بعد النزاع. تم الاسترجاع من https://archive.unescwa.org/ar/tags/التنمية-البشرية-بالمشاركة-في-دول-ما-بعد-النزاع-٠

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهداف التنمية المستدامة. تم الاسترجاع من https://www.undp.org/ar/arab-states/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر وعدم المساواة. تم الاسترجاع من https://www.undp.org/ar/arab-states/alfqr-wdm-almsawat

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم تأثير الحرب في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تم الاسترجاع من https://www.undp.org/ar/yemen/publications/tqyym-tathyr-alhrb-fy-alymn-ly-thqyq-ahdaf-altnmyt-almstdamt

الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية. تم الاسترجاع من https://www.un.org/ar/millennium/goals/

الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة. تم الاسترجاع من https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تم الاسترجاع من https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development

الأمم المتحدة، دليل رصد حقوق الإنسان الأساسية للرصد، المبادئ في مجال حقوق الإنسان، ص١-ص٧، https://www.ohchr.org/sites/default/files/2023-11/Chapter02-MHRM-AR.pdf

الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام الأمم المتحدة تحذر من التراجع في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، ١٠ يوليو ٢٠٢٣، https://news.un.org/ar/story/2023/07/1121832

الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). تقرير التجارة والتنمية ٢٠٢٣: النمو، والدين، والمناخ: إعادة ترتيب الهيكل المالي العالمي. جنيف: الأمم المتحدة، 2023. https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2023_ar.pdf

الأمم المتحدة، العصر الصناعي الأخضر الجديد، طفرة محتملة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، ٥ ابريل ٢٠٢٣، https://news.un.org/ar/story/2023/04/1119452

الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٢٣: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات، جنيف ٢٠٢٣ https://unctad.org/system/files/official-document/ldc2023overview_ar.pdf.

ساسي، حازم وآخرون. (٢٠٢١). أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: التداخل والتأثير. (تمت الإشارة إليه بناءً على نتائج البحث، مع الاعتراف بصعوبة الوصول المباشر إلى النص الكامل في بعض الحالات).

ملحق ١: الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)

ملحق ٢: أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥-٢٠٣٠)

ملحق ٣: آليات متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

ثانياً- المراجع الأجنبية

Jonathan D. Moyer, Taylor Hanna, David K. Bohl, Brendan R. Mapes: ASSESSING THE IMPACT OF WAR IN YEMEN on Achieving the Sustainable Development

edevelopment/ar/sustainable-development-goals/
A/CONF.216/16 - Report of the United Nations Conference on Sustainable Development (in Arabic), https://sustainabledevelopment.un.org/rio
WORLD METEOROLOGICAL ORGANIZATIONI (WMO), Climate change undermines nearly all sustainable development goals, PRESS RELEASE, 14 September 2023 (in Arabic), https://wmo.int/ar/news/media-centre/tghyr-almnakh-yqwd-jmy-ahdaf-altnmyt-almstdamt-tqrybaan
United Nations, Peace, dignity and equality on a healthy planet, Global Action,
(in Arabic), https://www.un.org/en/global-issues/ending-poverty
United Nations Development Programme, poverty and inequality (in Arabic), https://www.undp.org/ar/arab-states/alfqr-wdm-almsawa
United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, The Sustainable Development Goals in an Arab Region Affected by Conflict: Monitoring the Sustainable Goals. By United Nations Development Programme (UNDP), 2019, Website: http://ye.undp.org
United Nations, Department of Economics and Social Affairs, High-level political forum on sustainable development, Handbook for preparation of Voluntary National Reviews, 2023 Edition. https://hlpf.un.org/sites/default/files/vnrs/hand-book/VNR%20Handbook%202023%20EN_0.pdf
UNITED NATIONS, Sustainable Development, Goalshttps://www.un.org/sustainable
development/
UNITED NATIONS, Peace, dignity and equality on a healthy planet, https://www.un.org/en/
United Nations, General Assembly, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, 21 October 2015. A/RES/70/1.
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n15/291/89/pdf/n1529189.pdf?OpenElement
United Nations, 17 Goals to Transform Our World, (in Arabic), https://www.un.org/sustainabl

Sustainability 2024, 16, 2657. https://doi.org/10.3390/su16072657

Statement by Rebeca Grynspan, Secretary-General of UN Trade and Development (UNCTAD), Summit of the Future Action Days: A Sustainable Future for All - Addressing debt challenges for Sustainable Development. New York, 21 September 2024.

Development Goals with Household Survey Microdata, 2020, https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/sustainable-development-goals-arab-region-conflict-english.pdf

AIPJHSS, Dr. Samah Abdu Ali Zaid Kamha. A proposed strategy for developing sustainable education in Arab countries in light of the 2030 Sustainable Development Goals, Yemen-Private Universities, https://iajphss.us/-استراتيجية-مقترحة-لتطوير-التعليم-طريق%٢٠تقديم%٢٠ا=text:~:#/الم لمعرفة%٢٠وإجراء%٢٠البحوث%٢ ٠ودعمها%٢٠لتحقيق,مضامين%٢٠ال تعليم%٢٠نتائجة%٢٠ويحقق%٢٠غايا ته%٢٠من%٢٠خلال

United Nations Development Programme, UNDP in the Arab States (in Arabic), https://www.undp.org/arab-states/about-us

Zickafoose, A.; Ilesanmi, O.; Diaz-Manrique, M.; Adeyemi, A.E.; Walumbe, B.; Strong, R.; Wingenbach, G.; Rodriguez, M.T.; Dooley, K. Barriers and Challenges Affecting Quality Education (Sustainable Development Goal #4) in Sub-Saharan Africa by 2030.